

الحركة الإسلامية في السودان: النشأة والتطور

إعداد: نبيل علي^(*)

مقدمة^(*):

عقب إسقاط الخلافة العثمانية على يد مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٤م وما صاحبها وتبعها من تداعيات وتراجعات تتعلق بعالم الإسلام والمسلمين، قام الشيخ حسن البنا بتأسيس جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام ١٩٢٨م، لتعمل على تجديد فهم الإسلام بعدما علق بفهمه الكثير من الشوائب، ولم يكد يمر عقدان من عمر جماعة الإخوان حتى انتشرت دعوتهم في كثير من البلاد العربية والإسلامية، وكانت السودان إحدى الدول التي دخلتها دعوة الإخوان منتصف الأربعينات، ولأن السودان له خصوصيته في تلقي الإسلام واللغة العربية فهو لم يفتح مرة واحدة وإنما انتشر الإسلام فيه تدريجياً عن طريق الدعاة والعلماء فلم يقطع دابر الباطل جملة ليُقام الحق جملة وظل الإسلام كدين يتقدم فيه منذ القرون الأولى من عمره وحتى اليوم ولا يزال به تنوع كبير بين الإسلام والديانات الأخرى، وعلى نفس المنوال انتشرت اللغة العربية في السودان إلى جانب غيرها من اللغات الأخرى التي يمتلك السودان منها عدداً هائلاً بسبب التنوع العرقي الكبير بين سكانه، وبالتالي فإن دراسة التجربة السودانية تأخذ طابعاً خاصاً كما هي خصوصية السودان في كل جوانبه تقريباً، وفي ضوء تلك النظرة سنحاول التعرض للحركة الإسلامية في السودان ومراحل تطورها وأهم ما يميزها وكذلك موقفها من المجتمع والإقتصاد والسلطة منذ نشأتها وحتى وصولها للحكم وأهم ما جرى فيها من تطورات بعد الوصول للحكم.

النشأة:

عرفت الحركة الإسلامية طريقها إلى السودان في منتصف الأربعينات من القرن الماضي عن طريق الطلاب الذين يدرسون في القاهرة، والوفود التي أرسلها الأمام البنا للترويج لدعوته في السودان، وتأسست الحركة رسمياً في مؤتمر العيد عام ١٩٥٤م، إلا أن البيئة التي شهدت ميلاد الحركة كانت محط سيطرة عدد من القوى الفاعلة مثل الصوفية والشيوعية والاستعمار، كل منها يحتكر جانباً من جوانب الحياة في السودان، فقد كانت الصوفية تتمتع بانتشار واسع في المجتمع وتسيطر على الحياة الدينية فيه وربما تحتكرها، وقد رأى الدكتور حسن الترابي أن الصوفية في السودان كانت قد وصلت لمرحلة تشبه ما وصلت له الكنيسة في أوروبا في العصور الوسطى، حيث يعتبر الشيخ هو الطريق إلى الله كما كان البابا^١. وإلى جانب السيطرة الدينية كان للصوفية

(*) طالب علوم سياسية.

(*) تم إعداد هذا التقرير ضمن مشروع تدريبي ينظمه مركز الحضارة لعدد من الباحثين خلال عام ٢٠١٧.

^١ فضائية الجزيرة، برنامج شاهد على العصر مع حسن الترابي، الحلقة الأولى، ٢٠١٠م. متاح علي

<https://www.youtube.com/watch?v=X٦ZBqA١caWs>

حضور سياسي كبير فقد قامت على أساس طوائفها أحزاب سياسية مثل: الأمة والاتحادي الديمقراطي؛ وهي الأحزاب التي كانت تحصد أكبر عدد من المقاعد في كل فترات الديمقراطية من عمر السودان.

وعلى الجانب الآخر كانت الشيوعية تسيطر على الحياة الثقافية وتحتكر النقابات العمالية، كما كان لها عدد من الأحزاب السياسية التي تمثل قوة لا يمكن تجاوزها بسهولة، وقد قامت الحركة الإسلامية لمقاومتها منذ البداية وخاصة في الجامعات وهو ما جعل الحركة تتجه نحو التنظير في البداية، الأمر الذي عدلت عنه بعد ذلك لحساب الجانب العملي والحركي، وقد بلغت هذه المواجهة ذروتها في الستينيات والسبعينيات وهي الفترة التي تم فيها حل الحزب الشيوعي بقرار من الجمعية التأسيسية عام ١٩٦٥م، وكذلك إزاحة الشيوعيين من النقابات خلال نفس الفترة، ودُعم انقلاب نميري من قبل الشيوعيين.

كما كانت السودان خلال تلك الفترة واقعة تحت الاحتلال البريطاني وهو الذي عمد إلى تبني سياسات فصل الجنوب عن الشمال ومحاولة التغريب الفكري والقضاء على اللغة العربية من خلال فرض التعليم بالإنجليزية خلال مراحل التعليم المختلفة، فضلا عن عمليات نهب الثروات والتعدي على كرامة البشر، وهو الأمر الذي سيمثل أصعب التحديات أمام الحركة في طور السلطة بعد ذلك، بل وسيقود لانفصال الجنوب تاليا في يوليو ٢٠١١م.

كما كانت الجامعة -رغم السيطرة الشيوعية عليها- المحضن الأهم للحركة الإسلامية، ومثل الطلاب سواء المسافر منهم للتعلم في القاهرة أو الذين يدرسون في جامعة الخرطوم الرافد الأكثر حيوية للحركة، فقد نشأت الحركة الإسلامية في محيط الطلاب تحت اسم "حركة التحرير الإسلامي" في كلية الخرطوم الجامعية عام ١٩٤٩م، وفي المحيط الشعبي تحت اسم الإخوان المسلمين في نفس العام، وفي عام ١٩٥٤م عقد اجتماع تاريخي في نادي أم درمان الثقافي لتوحيد الرافدين الشعبي والطلابي تحت اسم الإخوان المسلمين^٢. وقد أشار الدكتور الترابي إلى أن الحركة الإسلامية في السودان لم تنشأ نشأة خالصة، في إشارة منه إلى قيام بعض الإسلاميين بتكوين **الحزب الشيوعي الإسلامي** وتبني الدعوة لما يسمى بالاشتراكية الإسلامية، كما أكد أن التيار العام للإخوان الذي تم إعلانه في عام ١٩٥٤م كان فقط رد فعل على اضطهاد عبد الناصر للإخوان في مصر مع وجود فرع ضئيل للإخوان في الخرطوم، لكن التيار العام لم يكن إخوانيا وحسب إنما كان يقرأ أدب الإخوان وغيرهم^٣.

^٢ - الموقع الرسمي للمؤتمر الثامن للحركة الإسلامية.

^٣ - فضائية الجزيرة، برنامج شاهد على العصر مع حسن الترابي، الحلقة الأولى، مرجع سابق.

عهد عبود:

عملت الحركة الإسلامية في جو من السرية والحذر الشديد منذ قيام عبود بانقلابه عام ١٩٥٨م، وذلك لأن التتكيل الشديد الذي قام به عبد الناصر بحق الإخوان في مصر قبل أعوام قليلة، كان حاضرا بقوة في ذهن قيادة الحركة، ولذلك كانت تكتفي بقليل من الندوات الثقافية والندوات في الجامعات، إلى أن حل عام ١٩٦٤م وشهد خروج الحركة الإسلامية من السرية للعلانية والعمل الجماهيري وشهد الميلاد السياسي للحركة؛ فقد شاركت بقوة في الثورة على نظام عبود، ولعب زعيمها المستقبلي "حسن الترابي" دوراً محورياً في الثورة من خلال المحاضرة التي ألقاها في جامعة الخرطوم وانتقد فيها ممارسات النظام وعاب على المواطنين سكونهم، وهو ما مثل بداية انطلاق الثورة التي شاركت فيها قواعد الحركة بدور كبير، إلا أنه ورغم هذه المشاركة الكبيرة من جانب الإسلاميين في الثورة لم يستطيعوا أن يحصلوا على مكاسب سياسية بنفس الدرجة، الأمر الذي نجح فيه الشيوعيون بشكل كبير، وهو ما جعل الترابي يقول بأن الإسلاميين قاموا بالثورة والشيوعيون سرقوها بالرغم من أنهم لم يشاركوا فيها، بسبب عدم خبرة الإسلاميين بالثورات^٤.

شهدت مرحلة ما بعد سقوط عبود تحركاً سياسياً واسعاً للحركة الإسلامية، فقد عملت مع آخرين على تشكيل جبهة الميثاق الإسلامي التي تضم إلى جانب الإخوان المسلمين الطريقة التيجانية الصوفية والسلفيين، وبعض الأفراد الذين كانوا ينادون بالدستور الإسلامي في ذلك الوقت، وكان هدف التحالف في الأساس الحشد لقضية الدستور الإسلامي، وكانت الجبهة بمثابة الواجهة السياسية للحركة وخاصةً أنها لم تلغ اسم الإخوان المسلمين الذين ظلوا المكون الرئيسي في الجبهة، واستطاعت الحركة من خلال جبهة العمل الإسلامي أن تفوز بخمسة مقاعد في انتخابات الجمعية التأسيسية ١٩٦٥م، إلا أن انتخابات ١٩٦٨م شهدت تراجع الحركة وتراجع الشيوعيين أيضاً.

كما شهدت هذه الفترة واحدة من أهم مراحل الصراع بين الحركة الإسلامية والشيوعية، فقد تم حل الحزب الشيوعي السوداني عام ١٩٦٥م بقرار من الجمعية التأسيسية، واستطاعت الحركة إزاحة الشيوعيين من النقابات العمالية، من خلال تكوين اتحاد النقابيين الوطنيين الذي فاز بانتخابات النقابة، وهي الممارسات التي أقر الدكتور الترابي بأنها دفعت الشيوعيين للدعم والمشاركة في انقلاب نميري ١٩٦٩م رغم أنه لم يكن شيوعياً ولكنه اتخذ الشيوعيين مطية^٥.

^٤ -فضائية الجزيرة، برنامج شاهد على العصر مع حسن الترابي، الحلقة الثالثة، ٢٠١٠م. متاح على <https://www.youtube.com/watch?v=G-kSp-El>

^٥ - فضائية الجزيرة، برنامج شاهد على العصر مع حسن الترابي، الحلقة الرابعة، ٢٠١٠م. متاح على <https://www.youtube.com/watch?v=GwpaIxXVs>

عهد نميري:

بوقوع انقلاب نميري عام ١٩٦٩م دخلت الحركة الإسلامية في مرحلة جديدة من تاريخها تعد من أعظم ما مر بها من محن، فقد قام نميري بالقبض على قادة الحركة الإسلامية وكثير من السياسيين وزج بهم في السجون حتى عام ١٩٧٧م، وإن كان ذلك يأتي كحلقة من حلقات الصراع بين الحركة والشيوعيين والذي اتخذ أعنف وأصعب مظاهره هذه المرة حتى أن التراخي يقول: "إن وقع الانقلاب كان وقعًا خطيرًا فقد ظننا أنها القاضية، وهو ما استفز القوى السياسية المختلفة لتأتلف دفعة واحدة ضد النظام ما عدا الشيوعيين الذين كانوا مع النظام والذين تمكنوا من بسط أيديهم في الأمن والتي امتدت لتكبت الحريات وتعتقل مئات الأفراد"، كما أقر بأن "اليسار انتهز هذه الفرصة لتصفية حساباته مع خصومه وخاصة الإسلاميين الذين كانوا أول ضحايا الانقلاب"^٦.

وفي إطار مقاومة الحركة لنظام نميري يمكن التمييز بين أسلوبين مختلفين وفترتين مختلفتين من عمر المقاومة على النحو التالي:

الفترة الأولى: تبدأ من ١٩٦٩م وحتى ١٩٧٧م، وكانت مقاومة الحركة فيها تتخذ الطابع العسكري والجماعي أيضًا بالاشتراك مع المعارضة وخاصة الأنصار، فقد خاضت الحركة حرب الجزيرة أبا ١٩٧٠م إلا أن النظام استطاع أن يهزم المعارضة فيها وقتل الإمام الهادي زعيم الأنصار (رحمه الله)، وفي العام ١٩٧٦م خاضت المعارضة محاولة غزو من الخارج من ليبيا للنظام خسرت فيها الحركة أحد أهم رموزها "محمد صالح عمر" رحمه الله، إلا أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل وهو ما جعل الحركة تفكر في طريقة أخرى لمقاومة النظام.

الفترة الثانية: تبدأ من ١٩٧٧م وحتى ١٩٨٥م واعتمدت الحركة فيها استراتيجية اختراق الدولة ومؤسساتها من الداخل من خلال خطة محكمة تبدأ بالمصالحة مع نظام نميري، لفتح مساحة للتحرك في الدولة والمجتمع، إلا أن هذه الفترة -على العكس من الفترة الأولى- اتخذت الطابع الفردي على مستوى الأحزاب والأشخاص الذين تصالحو فرادى مع النظام، وشاركوا سياسيًا بعد ذلك دون تحالفات كما كان من قبل.

السياسات العامة للحركة الإسلامية:

تبنت الحركة منذ اليوم الأول الدعوة للإسلام العالمي الشامل الذي ينتظم أمور الحياة جميعًا، بعيدًا عن الممارسات الصوفية التي تفصل بين الحياة الروحية والدينية من جهة، وبين قضايا السياسة والحكم من جهة أخرى، وبعيدًا عن العلمانية التي تتبنى الدعوة لفصل الدين عن المجال

^٦ - المرجع السابق.

العام، ولذلك لم تقف الحركة عند حد الدعوة بالكلمة أو العمل التزكوي التربوي الذي تقوم به الصوفية بل امتد نشاطها للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية محاولة لتنظيم كل ذلك من خلال مرجعية شرعية حاکمة، وسنحاول هنا عرض سياسات الحركة تجاه المجتمع والاقتصاد والسلطة السياسية.

أولاً: سياسات الحركة تجاه المجتمع:

كانت الحركة الإسلامية في السودان على وعي منذ البداية بواقع المجتمع السوداني وخريطة القوى الموجودة فيه والطريقة الأنسب للتعامل معها، كما كانت على وعي بأن المجتمع يمثل ميدان التحدي الأهم والأخطر لأي حركة إسلامية، ولذلك جاءت مواقفها منفتحة ومرنة تجاه قوى المجتمع ومكوناته المختلفة على النحو التالي:

الأحزاب والقوى التقليدية: على العكس من دعوة الشيخ البنا في مصر التي تبنت موقفاً معادياً للأحزاب في البداية من خلال الدعوة لحلها جميعاً، كانت الحركة الإسلامية في السودان تحاول التحالف والتقارب مع كل ما يمكن التحالف معه دون أن تتجرف بعيداً عن مرجعيتها، ولذلك فقد اتخذ موقف الحركة تجاه هذه القوى أحد شكلين:

أ- التحالف والتقارب مع قوى التدين التقليدي المتمثلة في الصوفية وطوائفها، التي يحمل أتباعها شعوراً صادقاً نحو الدين رغم ما أصاب تدينهم من انحرافات ونقص في الوعي بإمكانياتهم وهو ما جعلهم ضحية لقيادة سياسية تستخدم هذه الجهود الكبيرة لتحقيق مصالح شخصية، بل وحماية مصالح العلمانية من خلال القيادة العلمانية في حزب الأمة. ولذلك تبنت الحركة استراتيجية تجاه الصوفية تقوم على الاستيعاب لا المواجهة، وأنشأت في جهازها القيادي المركزي مكتباً خاصاً للتعامل مع الصوفية، كما أنشأت مكاتب في فروعها لهذه المهمة. وأسفرت هذه الإستراتيجية عن نجاح باهر في مجال الحشد والتعاظم الكمي للحركة حيث وإلى مكتب الطرق الصوفية الاتصال برجال التصوف وإعمار العلاقة معهم بالإضافة إلى دعم الخلاوي ودور تحفيظ القرآن وتنشيط الاتصال الفردي، وقد أدى ذلك إلى تضاعف أعداد الجماعة إلى عشرة أضعاف وساعدها على الانتشار الشعبي.^٧

ب- إزالة العوائق؛ فعلى العكس من موقف الحركة من الصوفية كان موقفها من الشيوعية التي كان خيار المواجهة قائماً معها منذ البداية، ولذلك اتجهت الحركة نحو التنظير في البداية لمواجهة المد الشيوعي في الجامعات، إلا أن الصراع مع الشيوعية تطور ليتخذ أشكالاً جديدة في الستينيات ويبلغ أقصى عنفوانه في نهايتها بانقلاب

^٧ -محمد بن المختار الشنقيطي، الحركة الإسلامية في السودان مدخل إلى فكرها الاستراتيجي والتنظيمي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت ٢٠١١م، الطبعة الأولى، ص ٢٣٥.

نميري، فقد تم حل الحزب الشيوعي عام ١٩٦٥م بقرار من الجمعية التأسيسية، كما استطاعت الحركة الإسلامية من خلال تحالف اتحاد النقابيين الوطنيين إنهاء سيطرة الشيوعية على النقابات العمالية، ورغم مشاركة الشيوعيين في انقلاب نميري ١٩٦٩م الذي مثل المحنة الأصعب في تاريخ الحركة الإسلامية إلا أن الحركة استطاعت تجاوزه وإنهاء النفوذ الشيوعي في السودان. وقد نشب مثل هذا الصراع في مصر خلال الثمانينيات من القرن الماضي وانتهى بتراجع اشتراكي كبير أمام الحركة الإسلامية، وهنا يتضح لنا أن الفكر الاشتراكي على صلابته لا يستطيع الصمود كثيرًا في مواجهة الفكر الإسلامي إذا أتاحت له حرية العمل خاصة في البلاد العربية والإسلامية .

المرأة:

بدأت الحركة بالتأصيل الشرعي لتحرير المرأة واشتراكها في العمل الإسلامي من خلال وضع حد فاصل بين تعاليم الدين التي أعطت المرأة الحرية الكاملة وتقاليد المجتمع التي حجبت المرأة عن الحياة باسم الدين، ولذلك جاءت رسالة الشيخ الترابي (المرأة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع) لتزيل ميراثًا كبيرًا من العادات والتقاليد عن الفقه الديني والرأي الشرعي في قضايا المرأة، وهو ما فتح الباب أمام اجتذاب النساء المتعلمات إلى الحركة، بعد أن أسأن الظن بالإسلام وبالحركة الإسلامية، ونحين نحو التيارات العلمانية المتحررة من الدين، لبعض الوقت^٨. كما قامت الحركة بتأسيس عدد من الجمعيات النسوية التي كان لها فضل كبير في تقديم المرأة السودانية ضمن الالتزام بالإسلام. ومن هذه الجمعيات "جمعية رائدات النهضة" التي تم تأسيسها في عام ١٩٧٩م، وفي العام ١٩٨٤م أصبح لها سبعة وستون فرعًا، وقد أدى انتشار عمل الرائدات وجهود مكتب الطالبات إلى أن أصبح معنى التقدم في حركة المرأة مرتبطًا بمعنى الالتزام بالإسلام، على عكس ما اجتهدت الثقافة الغربية ومنابر التكيف العلماني في ربط حركة تقدم المرأة باللا دينية، كما ظهرت روابط الفتاة المسلمة ودور المؤمنات^٩.

ولقد كان لفقه الحركة ومنهجها في تحرير المرأة ظواهر ملفتة للنظر لا يوجد لها مثيل في الحركات الإسلامية الأخرى منها على سبيل المثال: طغيان عدد الإناث في الحركة الإسلامية السودانية على الذكور خصوصًا في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، وتلك ظاهرة فريدة تستحق الاعتبار خصوصًا إذا قارنا ذلك مع بعض الحركات الإسلامية التي لا تزال ناديةً للذكور بل ذهب الأمر ببعضها إلى رفض عضوية المرأة إذا كانت غير متزوجة -دون مستند شرعي- كما فعلت الجماعة الإسلامية بباكستان أول عهدها^{١٠}.

^٨ - المرجع السابق، ص ٢٣٨.

^٩ - المرجع السابق، ص ٢٣٩.

^{١٠} - المرجع السابق، ص ٢٤٠.

وهكذا حالف التوفيق عمل الحركة وسط النساء، ونجحت في استقطاب حركة تقدم المرأة ونهضتها في اتجاه الإسلام، وربما كان هذا من أكبر إنجازات الحركة، لأن المرأة هي المستحفظة على التقاليد وتربية النشء، لذا فحينما تتمثل نهضة المرأة خط التوجه الإسلامي، فإن مجمل اتجاه مستقبل حركة الحياة يظل في خط الإسلام صاعدًا مهما تصاعدت تدابير الكيد العلماني^{١١}.

المسيحيون:

قامت الحركة الإسلامية في السودان منذ البداية على أساس عالمية الإسلام وشموليته التي لا تحدها الأقطار ولا تحتكرها القوميات، ولذلك أدركت الحركة أهمية التحرك نحو الجنوب المسيحي فحاولت أن تأصل فهمها للتعامل مع مسيحيي الجنوب على أساس البر والقسط الذي جعله القرآن الكريم أساس العلاقة بين المسلمين وغيرهم، متحررة بذلك من النظرة الطائفية أو الجغرافية للإسلام وهو ما جعل العناصر الجنوبية تدخل الحركة بأعداد كبيرة، كما أن الحركة لم تقف عند ذلك ولكن اتخذت موقفًا شجاعًا حيث أتاح دستورها مكانًا في العضوية لغير المسلمين الذين يرضون أهدافها العملية. ذلك أنها نموذج مجتمع يسمح بمشاركة الموالين من غير المسلمين عن بر وقسط^{١٢}.

كما كان موقف الحركة من الجنوب يعبر عن درجة عالية من الفهم وقدر كبير من المرونة والتجرد للدعوة فلم يكن هدفها في الجنوب بناء الحركة أو كسب التأييد السياسي بقدر ما كان التمكين للإسلام في الجنوب وحماية المسلمين هناك^{١٣}.

ثانيًا: سياسات الحركة تجاه الاقتصاد:

لم تقف الحركة الإسلامية في السودان عند حدود الممارسات التقليدية للحركات الإسلامية تجاه الاقتصاد، التي تقف عند مجرد تبرع الأفراد بالأموال لتمويل أنشطة الحركة أو لسد احتياجات المجتمع، وإدانة المعاملات الربوية واحتكار السلع وغيرها، دون أن تمتد يدها لإصلاح هذا القطاع وإعادة تأسيسه على أساس منهج إسلامي صحيح، وهي الخطوة التي بدأت في السودان مع نظام نميري عام ١٩٧٧م بتأسيس بنك فيصل الإسلامي ثم تتابع التوجه نحو الاقتصاد الإسلامي الذي يحتكم للشريعة، وخلال هذه الفترة استطاعت الحركة أن تمتلك اقتصاديات كبيرة ولكنها أحكمت إخفائها وتأمينها تجنبًا للأخطار وما قد يطرأ على واقع الحركة من ابتلاءات، ثم تطور الملف الاقتصادي بشكل كبير بعد وصول الحركة للحكم.

^{١١} - المرجع السابق، ص ٢٣٩.

^{١٢} - المرجع السابق، ص ٢٤٢.

^{١٣} - المرجع السابق، ص ٢٤٢.

ثالثاً: سياسات الحركة تجاه السلطة السياسية ومشروع الوصول للحكم:

قامت الحركة الإسلامية في السودان بدور سياسي كبير منذ نشأتها وحتى وصولها للحكم كأول حركة إسلامية سنية تصل للحكم عام ١٩٨٩م، بعد أن قامت الدولة الإسلامية الشيعية في إيران قبل ذلك بعقد من الزمان، وقد أشرنا سابقاً للدور الذي قامت به الحركة في مقاومة نظام عبود والثورة عليه وكذلك سياستها في التعامل مع نميري، أما دورها في فترات الديمقراطية الثلاث (١٩٥٦-١٩٥٨م، ١٩٦٤-١٩٦٩م، ١٩٨٥-١٩٨٩م)، فقد اتخذ طابع المنافسة على السلطة من خلال خوض الانتخابات البرلمانية التي تقدمت فيها الحركة تدريجياً بدءاً من الفوز بخمسة مقاعد في انتخابات عام ١٩٦٥م وحتى أصبحت القوة الثالثة في البرلمان عام ١٩٨٥م، إلا أننا نرى أن الأداء السياسي للحركة منذ تأسيسها عام ١٩٥٤م وحتى وصولها للحكم ١٩٨٩م يمكن أن يقسم إلى حقتين رئيسيتين:

الحقبة الأولى: تبدأ من ١٩٥٤م وحتى عام ١٩٧٧م وقد شهدت مشاركة الحركة في كل الأحداث السياسية التي شهدتها السودان خلال هذه الفترة، إلا أن أداءها السياسي كان يتخذ طابع التفاعل مع الأحداث فقط، دونما أن يكون للحركة تخطيط واضح لإدارة الحياة السياسية في المستقبل، كما كانت مشاركة الحركة خلال هذه الفترة من خلال تحالفات في الغالب وخاصة مع الأحزاب التقليدية وأصحاب التوجه الإسلامي.

الحقبة الثانية تبدأ من ١٩٧٧م ونتوقف بها عند العام ١٩٨٩م وهي استمرار للحقبة الأولى من حيث التفاعل مع الأحداث، إلا أنها شهدت تحولاً في الأداء السياسي للحركة، فقد بدأت تعتمد على قوتها الذاتية بشكل أساسي، وبدأت تخطط بشكل محكم للسير نحو السلطة وتوجيه الأحداث السياسية في صالحها، فقد أعدت خطة محكمة للوصول للحكم أثناء تواجد قياداتها في السجن في بداية عهد نميري، تبدأ من المصالحة مع نظام نميري، لفتح مساحة أمام الحركة للتحرك في الدولة والمجتمع، وقد شهدت هذه الفترة تمدد الحركة في المجتمع واختراقها لمؤسسات الدولة من الداخل وخاصة الجيش، كما شهدت سياسة اقتصادية مؤمنة من قبل الحركة تحسباً للأخطار، وقد أشار الأستاذ محمد بن المختار الشنقيطي^{١٤} إلى عدد من المكاسب التي أحرزتها الحركة خلال تلك الفترة بعد المصالحة مع نميري على النحو التالي:

- أ- النمو والامتداد السريع.
- ب- حرية العمل بطلاقة.
- ت- اختراق أجهزة الجيش والأمن.

^{١٤} - المرجع السابق، ص ٢٨٢.

ث- إشاعة مناخ إسلامي عام.

ج- اكتساب خبرة سياسية ومراس سياسي.

ح- بناء قاعدة مالية قوية.

خ- نشر نموذج التفاعل والإيجابيات.

ونتيجة لهذه السياسات المتميزة في ذاتها وبالمقارنة بالحركات الإسلامية الأخرى، التي بدأت منذ المصالحة مع نظام نميري واستطاعت الحركة بعدها أن تحقق عددا من المكاسب السياسية والمجتمعية التي أشرنا إليها أعلاه، واستطاعت الحركة أن تصل إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري نفذته بنجاح تام في صباح يوم الجمعة ٣٠ يونيو ١٩٨٩م، عن طريق ضباطها في الجيش وبعض المدنيين من أبنائها الذين ارتدوا الزي العسكري وشاركوا في الانقلاب، وكما نجحت الحركة في تنفيذ الانقلاب نجحت أيضاً في إخفاء هويته الإسلامية لمدة عام ونصف حتى أعلنت عنها بعد ذلك.

إلا إنه وإن كانت السياسات الخارجية للحركة تجاه المجتمع والاقتصاد والسلطة والتي فصلنا فيها أعلاه، تمثل الجانب الأهم عند دراسة الحركة في مرحلة ما قبل الدولة، فإن السياسات (العلاقات) الداخلية بين أجنحة الحركة وفروعها المختلفة، تمثل (حسب تقديرنا) الجانب الأهم عند دراسة الحركة في مرحلة ما بعد الوصول للسلطة، فقد كانت المسؤول الأول عن مستقبل الحركة والدولة معاً، ولذلك سنتطرق هنا للعلاقة التي قامت بالفعل بين مؤسسات وأجهزة الحركة وخاصة العسكري والمدني، والعلاقة بين الحركة والحزب الحاكم والدولة، لأن ذلك واحداً من أهم العوامل التي تساعد على فهم مسيرة الحركة والوقوف على جذور ما وصلت إليه من نتائج وما آلت إليه من أوضاع.

(أ) العلاقة بين الحركة والجيش:

مثلت العلاقة بين الحركة الإسلامية في مختلف بلدان العالم الإسلامي وبين الجيش خصوصاً والعمل العسكري والجهادي عموماً، واحدة من أهم وأخطر ملفات الحركة، ففي مصر سعى حسن البنا إلى تكوين تشكيلات عسكرية منها ما كان يتكون من مدنيين وسمي بالتنظيم الخاص، ومنها ما كان في الجيش وهو ما يشار إلى اتصاله بجمال عبد الناصر وما عرف بعد ذلك باسم تنظيم الضباط الأحرار الذي نفذ انقلاب يوليو ١٩٥٢م. إلا أن كلا التنظيمين تسبب في إشكاليات كبيرة للجماعة فيما بعد، فالأول (التنظيم الخاص) تسبب في إحراج كبير للجماعة من خلال بعض العمليات غير المحسوبة التي قام بها، كما مثلت عملية حله بعد ذلك فتنة كبيرة كادت تؤدي بوحدة الجماعة، والثاني سيطر عليه عبد الناصر في النهاية.

وفي تركيا والجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي، مثل الجيش العقبة الأكبر التي تقف كحجر عثرة أمام وصول الإسلاميين للسلطة أو حتى اختلاطهم بالمجتمع بالشكل الذي يؤدي إلى نجاح مشروعهم.

التجربة السودانية تعد واحدة من أكثر التجارب ثراءً وتفردًا في هذا الجانب فقد نجحت الحركة الإسلامية في الوصول للسلطة عن طريق الجيش بالأساس بانقلاب عسكري نفذه أبناؤها في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م، إلا أنه لا يمكن اختزال العلاقة بين الحركة والجيش خلال عملية الانقلاب فقط. فقد بدأت قديمًا عندما حاول "الطاهر بابكر" أحد قيادات الحركة أن يقوم بانقلاب عسكري على الفريق عبود في نوفمبر ١٩٥٩م بعد عام وحيد من انقلاب الأول في نوفمبر ١٩٥٨م. وهنا نستطيع تقسيم هذه السنوات الطوال من عمر العلاقة بين الحركة والجيش إلى ثلاث فترات حسب طبيعة الاستراتيجية التي تبنتها الحركة تجاه الجيش خلال كل منها^{١٥}، على النحو التالي:

الفترة الأولى: وتبدأ من ١٩٥٩ وحتى ١٩٧٦م وتبنت فيها الحركة استراتيجية غزو الجيش من الخارج وقامت خلالها ببعض العمليات في هذا الإطار مثل محاولة الطاهر بابكر للانقلاب على عبود، إلا أنه يبدو أنها كانت فردية ولم تكن الحركة تتبناها بشكل كامل، وقد أشرنا سابقًا لاشتراك الحركة في معركة الجزيرة أبا وفي محاولة الغزو من ليبيا أيام نميري. ويمكن القول أن التحييد السياسي للجيش كان حاضرًا أيضًا خلال السنوات الأولى من هذه الفترة حتى نهاية الستينات، إلا أن هذه المحاولات سواء الغزو أو التحييد لم تلقَ نجاحًا فقررت الحركة تبني استراتيجية جديدة تجاه الجيش.

الفترة الثانية: بدأت في منتصف السبعينات مع التأكد من عدم جدوى الطريقة الأولى في التعامل مع الجيش والدولة، فكان توجه القيادة الموجودة في السجن خلال هذه الفترة، نحو العمل على اختراق الجيش من الداخل وتوجيه أبناء الحركة لدخول الكلية الحربية، وبالفعل نجحت الحركة خلال هذه الفترة في اختراق الجيش وأجهزة الأمن وبقية أجهزة الدولة بشكل كبير، حتى وصل عدد ضباط الحركة في الجيش في عام الانقلاب ١٩٨٩م نحو ١٥٠ ضابطًا نجحت الحركة باستخدام بعضهم بالإضافة إلى المدنيين من أبناء الحركة الذين ارتدوا الزي العسكري وبمساعدة بقية الأجهزة التي تخترقها الحركة، في تنفيذ الانقلاب بشكل محكم وبكفاءة عالية ودون خسائر تذكر في الأرواح.

الفترة الثالثة: ويمكن أن نسميها مرحلة "التداخل والتهيئة" وهي الأكثر ثراءً والأعمق تحولًا في تاريخ علاقة الحركة بالجيش وتبدأ بوقوع الانقلاب في ١٩٨٩م وحتى الآن، كما يمكن تناولها من

^{١٥} - أشار الأستاذ محمد بن المختار الشنقيطي في كتابه: الحركة الإسلامية في السودان مدخل إلى فكرها الاستراتيجي والتنظيمي إلى ثلاثة استراتيجيات في التعامل مع الجيوش بشكل عام وهي التحييد السياسي والغزو من الخارج والاختراق من الداخل.

خلال رؤية العسكر لطبيعة العلاقة بينهم وبين الحركة وليس العكس، إذ بدأ يتحول موقع الحركة من الجيش تدريجيًا من الفاعل إلى المفعول به خلال هذه الفترة، وعلى ذلك يمكن القول بوجود نمطين تبناهم العسكريون في التعامل مع قيادة الحركة المدنية وإن لم يكن ذلك واضحًا في أول الأمر على الأقل.

ففي أول الأمر كانت أجهزة الحركة تدير كل شيء بشكل كامل بقيادة الأمين العام أو نائب الأمين العام للحركة من خلال المكتب التنفيذي الذي لم يكن للعسكريين فيه حضور كبير في بداية الأمر، وكانت قيادة الدولة "العسكر" يستجيبون لكل ما يأتيهم من الحركة بشكل كامل بما في ذلك أسماء الوزراء والموظفين الذين سيتم تعيينهم والقوانين التي سيتم إصدارها وكانت معدة بالفعل قبل وقوع الانقلاب، ويقوم الرئيس بالتوقيع عليها فقط، إلا أن هذا الخضوع لم يدم طويلًا فقد بدأ العسكر يرفضون بعض الأمور ويغضبون لبعض النقد ويتغولون في الأجهزة ويستقلون بالأمر شيئًا فشيئًا، ويكونون جيشًا من النفعيين والمؤيدين الذين يدعمون أجندتهم في مواجهة الحركة وقيادتها، وإن كنا لا نستطيع هنا أن نجزم بتاريخ معين أو حدث محدد نعتبره البداية الحقيقية لتحول العسكر نحو السيطرة على الأمور، إلا أنه يتضح لدينا أن محاولات الاستقلال بالأمر من جانب العسكر ومؤيديهم قد بدأت مبكرًا، وخاصة في ظل غياب الأمين العام للحركة (حسن الترابي) في السجن خلال هذه الفترة لتضليل الخصوم، وحالة التكتّم والسرية التي فرضها الانقلاب على نفسه خلال الفترة الأولى بعد وقوعه حتى لا تتكشف هويته الإسلامية.

ولعل ما يؤكد ما ذهبنا إليه من اختلاف نمط التعامل مع الحركة من جانب العسكر ما قاله الترابي نفسه عن العسكر من أنهم "لم يكونوا يطمحون لأكثر من تبليغهم بالقرار قبل إعلانه على الناس" و"لو كنا قرأنا التاريخ الإسلامي لعلمنا تاريخ العسكريين ولو كنا نتعظ لعلمنا ماذا جرى في تركيا، ماذا جرى لعثمان بن عفان نفسه (رضي الله عنه)، لماذا عزل خالد بن الوليد من قبل عمر بن الخطاب وهو رجل ذو بصيرة، ولم يتبين لنا تمامًا أن العسكريين يمكن للسلطة أن تفتنهم لهذه الدرجة فتقلب عسكريتهم وطائفيتهم العسكرية على ولاءاتهم الأخرى"^{١٦}.

وكذلك ما قاله أحد رموز الحركة "الطيب زين العابدين" الذي دعا لفك الارتباط بين الحركة الإسلامية ونظام الإنقاذ في ٢٠٠٢م، فكتب يقول "وكان العسكريون في السنوات الأولى مطيعين لقيادة الحركة لا يطمعون في أكثر من تبليغهم بالقرار قبل إعلانه للناس! فقيادة الحركة مسؤولة سياسيًا وأدبيًا عن الانقلاب الذي أودى بالحياة الديمقراطية، وعن كل سياساته بما فيها من أخطاء وموبقات في حق المواطنين مثل الإحالة إلى الصالح العام والسجن والملاحقة والتعذيب ومصادرة الممتلكات والقتل وكبت الحريات والعبث بالمال العام"، لكن عندما شبّ العسكريون عن الطوق،

^{١٦} - فضائية الجزيرة، برنامج شاهد على العصر مع حسن الترابي، الحلقة التاسعة، ٢٠١٠م. متاح على: <https://www.youtube.com/watch?v=iSolklpMQZQ>

ظهرت الخلافات بين قيادات الحركة وانحاز بعضهم للجيش، وغاب الجسم المؤسسي الذي يمكن أن يفصل في تلك الخلافات، أعلن العسكريون تمردهم على قيادة الحركة^{١٧}.

(ب) العلاقة بين الحركة والدولة والحزب:

بنجاح الانقلاب العسكري الذي دبرته الحركة الإسلامية في صباح يوم الجمعة ٣٠ يونيو ١٩٨٩م، تحولت الحركة الإسلامية من مجرد حركة في الدولة إلى حركة تدير الدولة وتحوز السلطة وتسيطر على المجتمع، وأصبحت إدارة الدولة جزءاً من مهام قيادة الحركة، وبالتالي سادت حالة من التداخل التام بين الدولة والحركة، استطاعت فيها الحركة أن تستوعب الدولة ومؤسساتها بشكل كامل، ويتضح ذلك أكثر بالتعرض للمؤسسات التي أنشأتها الحركة خلال هذه الفترة والمهام المنوطة بها من جانب، وأبناء الحركة ومواقعهم في الحركة والدولة خلال هذه الفترة من جانب آخر، وهو ما سنتناوله هنا على النحو التالي:

(١) المؤسسات:

البناء المؤسسي الذي أنتجته الحركة خلال هذه الفترة يعتبر واحداً من أعقد الأمور عند دراسة الحركة نتيجة التداخل الكبير بين ما هو شوري وما هو تنفيذي وبين ما يخص الحركة وما يعمل في الدولة وما يخص الحزب بعد ذلك، ووجود عدد كبير من المجالس تحت مسمى مجلس الشورى وإن اختلفت من حيث المهمة والتكوين، كما أن جمع الكثير من المهام في المجالس المختلفة في يد نفس الأشخاص يزيد الأمر تعقيداً، ولذلك سنقسم هذه المؤسسات حسب الفترة التي وجدت فيها على النحو التالي:

الفترة الانتقالية السرية: وهي الفترة التي بدأت منذ الإعداد للانقلاب وحتى بعد وقوعه بتسعة أشهر حينما عاد الشيخ الترابي من السفر، وكانت المؤسسات خلال هذه الفترة على النحو التالي:

١- **مجلس شورى الحركة** ويتكون من ٣٠٠ عضو ينتخبون كممثلين الحركة في

كل ولايات السودان، وهو أعلى مؤسسات الحركة، ويدير كل ما يخص الحركة تقريباً، ويتولى انتخاب المكتب التنفيذي، ويرأسه الشيخ الترابي.

٢- **مجلس الشورى** ويمكن تسميته بـ"المصغر أو المؤقت" أو مجلس شورى

"الانقلاب" وانبثق عن مجلس الشورى ليتولى فقط مسألة الإعداد للانقلاب ويتكون من ٦٠ عضواً يتفرغون لهذه المهمة، وقد اشتهر هذا المجلس في الإعلام وعند الباحثين والكتاب الذين تناولوا التجربة السودانية على أنه مجلس شورى الحركة، ولذلك عندما قام المجلس بحل نفسه بعد تسعة أشهر من وقوع الانقلاب نظراً لانتهاؤ المهمة التي قام من أجلها، نُشر الأمر علس أساس أن الحركة قد حلت نفسها، وهو ما لم يكن صحيحاً لأن

^{١٧} - حيدر إبراهيم علي، مراجعات الإسلاميين السودانيين كسب الدنيا وخسارة الدين، الحضارة للنشر، القاهرة، ٢٠١١م، ص ٦٣.

مجلس شورى الحركة كان لا يزال باقياً، ولم يتعرض للحل حسب الشيخ الترابي^{١٨} كما أنتجت الحركة عدداً آخر من المؤسسات خلال هذه الفترة كما سنبين.

٣- **المكتب التنفيذي** وينبثق عن مجلس شورى "الستين" ويتولى تنفيذ الخطة التي أعدها الشورى المصغر للتمكين (الانقلاب)، ويتبعه عدد من اللجان الفنية المتخصصة في كل جانب من جوانب العمل ويرأسه الأمين العام (حسن الترابي) وقد تولى هذا المكتب إدارة الدولة حتى بعد تسعة أشهر من مرور الانقلاب، وكان يديره وقتها علي عثمان (نائب الأمين العام) ومعه سبعة من الأعضاء، أثناء وجود الترابي في السجن وحتى بعد عودته من السفر بعد ذلك، ليتم حل الشورى والتنفيذي وتكوين آخرين.

الفترة ما بعد الانتقالية: وهي الفترة التي بدأت مع عودة الترابي من السفر وتكوين مؤسسات جديدة لتحل محل القديمة وتم بعدها إعلان هوية الانقلاب، وكانت مؤسسات الحركة خلال هذه الفترة على النحو التالي:

١- **مجلس الشورى** وتم تكوينه بعد حل الشورى السابق وهو مصغر أيضاً، مع بقاء مجلس الشورى العام كما أشرنا سابقاً، ويتكون من عشرين عضواً من العسكر وعشرين آخرين من المدنيين وضم آخرين بعد ذلك بترشيح وانتخاب من قبل الأعضاء، ويتولى رقابة التنفيذي (سيأتي الحديث عنه) والإشراف على أعماله، وكان الرئيس عمر البشير رئيساً له.

٢- **المكتب التنفيذي** ويتكون من أربع من قيادات الحركة وأربعة من العسكريين وأربعة آخرين يلحقوا بالاجتماع حسب موضوع النقاش وتوسّع بعد ذلك وضم كثيرين، ويقوم المجلس بإدارة كل شيء في الدولة والحركة والمجتمع ويرأسه الترابي والبشير أحدهم.

٣- **مجالس شورى الوزارات؛** حيث كانت الحركة تملك وراء كل وزارة مجلس شورى ملزم ووراء كل وزير لجنة خاصة تراقبه ولكن المجلس أحيل إلى استشاري وأهمل وأبعدت اللجان لأن الوزير أراد أن يستقل بأمره يعين من يشاء ويفصل من يشاء^{١٩}.

٤- **جهاز الأمن:** على العكس من الأجهزة السابقة التي تعبر عن تداخل كبير بين الحركة والدولة يصل حد الاندماج، حرصت القيادة على أن يظل جهاز أمن الحركة تابعاً لها ومستقلاً بشكل كامل عن إدارة الدولة، وتأسس فيما بعد جهاز أمن الدولة

^{١٨} - هذا ما قاله الترابي على خلاف ما هو معروف عند الكثير من الباحثين ومن أبناء الحركة بل وربما قياداتها مثل المحبوب عبد السلام، من أن الحركة حلت نفسها خلال هذه الفترة بحل مجلس شوراها.

راجع ذلك في: فضائية الجزيرة، برنامج شاهد على العصر، مع حسن الترابي، الحلقة التاسعة، ٢٠١٠م. متاح على:

<https://www.youtube.com/watch?v=jSolklpMQZQ>

^{١٩} - قناة الجزيرة، برنامج شاهد على العصر مع حسن الترابي، الحلقة الحادية عشر، ٢٠١٠م.

<https://www.youtube.com/watch?v=٧٣١JJ٩sUH٤w>

الرسمي بقيادة نافع علي نافع الذي كان أستاذًا في كلية الزراعة وأحد أبناء الحركة، وضم الكثير من أبناء الحركة الذي كانوا أغلب أعضائه رغم أنهم لم يكن لديهم أي خبرة أمنية، وبتأسيس هذا الجهاز بدأت التجاوزات الصارخة وتأسست مراكز الاعتقال الخاصة فيما عرف "ببيوت الأشباح" والتي شهدت اعتقالات عشوائية واسعة ومارست التعذيب بحق الكثيرين دون أدنى شبهة، إلا أن التمايز بين الجهازين ظل باقياً حتى وقوع المفصلة، وبعدها استطاع النظام أن ينهي تواجد الجهاز الثاني، ويجمع خطوط الأمن في يديه وخاصة في ظل امتناع الترابي عن استخدام الجهاز ضد خصومه في قيادة الدولة.

(٢) الأشخاص:

عملية تتبع المهام والسلطات التي تقلدها أفراد الحركة خلال هذه الفترة توضح بشكل كبير درجة التداخل بين الدولة والحركة وتظهر كيف تبنت الحركة عملياً مفهوم "السوبر قيادي"، فالفريق عمر البشير ورغم أن الحركة جندته كبيراً وهو على رتبته وأنه كان بعثياً قبل ذلك، إلا أنه جمع في يديه الكثير من المهام والسلطات مثل رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء وعضوية المكتب التنفيذي ورئاسة مجلس الشورى الذي يراقب التنفيذي، وفي ١٩٩٤م أصبح رئيساً لمجلس شورى حزب المؤتمر الوطني الحاكم، وهو ما يظهر قدرًا كبيراً من العشوائية إذ كيف يصبح نفس الفرد عضواً في مجلس تنفيذي ورئيساً لمجلس الشورى الذي يراقبه في نفس الوقت.

وكذلك الشيخ الترابي الذي ظل أميناً عاماً للحركة الإسلامية منذ ١٩٦٩م وحتى وفاته في ٥ مارس ٢٠١٦م، ورئيساً لمجلس شورى الحركة ورئيس المجلس التنفيذي الذي تكون بعد الانقلاب وعضو مجلس الشورى المراقب للتنفيذي وأمين عام شورى المؤتمر الوطني ورئيساً للبرلمان في الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨م، ورشحه البعض في ١٩٩٩م ليصبح نائباً لرئيس الجمهورية ثم يستقيل الرئيس بعد ذلك ليصبح هو الرئيس وتحكم الحركة بشكل مباشر من خلال أمينها العام. بالإضافة لعدد كبير من أبناء الحركة الذين تولوا مناصب متعددة سواء داخل الحركة أو الدولة أو الاثنين معاً مثل علي عثمان محمد طه ونافع علي نافع وغازي صلاح الدين العتباتي وغيرهم.

وقد كانت هذه هي العلاقة التي قامت بين الحركة والدولة خلال السنوات العشر الأولى من عمر الحركة في السلطة إلا أن هذه العلاقة تغيرت بشكل كبير بعد ذلك ربما وصل للعكس تماماً، فبعد سيطرة الحركة على كل المؤسسات والتفرد بإدارتها تبدلت الأمور بشكل تدريجي إلى

^{٢٠} قناة الجزيرة الفضائية، برنامج شاهد على العصر، الحلقة التاسعة، ٢٠١٠م.
<https://www.youtube.com/watch?v=iSolklpMQZQ>

أن استوعبت الدولة جزءا كبيرا من الحركة وأبعدت الجزء الباقي، بما في ذلك جهاز الأمن الذي ظل تابعا للحركة حتى وقوع المفاصلة، استطاعت الدولة أن تنتهي وجوده وتحترك الأمن لصالحها فقط، وتجعل من الحركة الإسلامية كيانا تابعا للدولة، وليس له أي تأثير على قيادات الحكومة أو المؤتمر الوطني لأنهم ينتخبون وفقا لنظم مؤسساتهم التنفيذية (الحكومة) والسياسية (الحزب) ومع ذلك فهم يشكلون ثلثي أعضاء القيادة العليا التي يرأسها رئيس الصعيد التنفيذي أي "رئيس الحكومة" حسب دستور الحركة في ٢٠١٢م^{٢١}، وبذلك تصبح الحركة الإسلامية هي التي تتبع المؤسسة السياسية وليس العكس، ويصبح أمين عام الحركة محكوماً بقيادة عليا ثلثي أعضائها من خارج حركته، وهي ليست زيادة عددية فقط بل إنهم يمثلون الدولة والسلطة، ولذلك أصبحت الحركة اليوم تواجه دعوات بلحها لعدم جدوى وجودها في الحياة السياسية أو المجتمعية^{٢٢}.

وهنا يمكن إجمال طبيعة العلاقة بين الدولة والحركة بفترتين مختلفتين حاولت الحركة خلال الأولى (١٩٨٩-١٩٩٩م) احتواء الدولة وإدارتها، واستطاعت الدولة خلال الثانية (١٩٩٩ وحتى الآن) احتواء الحركة وإنهاء تأثيرها وإن كان لا يمكن الجزم بتاريخ محدد يفصل بين المرحلتين.

الانشقاقات في بنية الحركة:

تعد ظاهرة الانشقاقات الحزبية والحركية واحدة من أهم سمات الأحزاب والحركات في السودان فلا تكاد تجد حزبا أو حركة إلا وقد تعرض لانشقاقات متعددة بل وانشقاقات في صفوف المنشقين. وقد أشرنا سابقاً إلى تعدد المشارب الفكرية والتنظيمية التي شكلت فكر وأداء الحركة الإسلامية في السودان، وكذلك إلى أن الحركة لم تنشأ نشأة خالصة في البداية، وبالتالي نشأت تشكيلات عدة تدعي الانتماء للإخوان، وهو الانتماء الذي كان ذا طابع فردي على غرار الانتماء للحركة للصوفية، حيث كان هناك الكثير ممن أعلنوا ولائهم للحركة دون أن يروا في ذلك تعارضاً مع عضويتهم في حركات سياسية أخرى مثل حزب الأشقاء^{٢٣}.

وقد كان واحداً من أهم الانشقاقات ما تعرضت له الحركة عام ١٩٥٤م فيما عرف بمؤتمر العيد الذي أكد على اسم الإخوان المسلمين بعد خلافات كبيرة حول التسمية ما بين: حركة التحرير الإسلامي والإخوان المسلمين، وتم فيه انتخاب محمد خير عبد القادر أميناً عاماً للجماعة، فقامت مجموعة بابكر كرار بالانشقاق من الجماعة وأطلقت على نفسها اسم الجماعة

^{٢١}-الطيب زين العابدين، دستور الحركة الإسلامية في الميزان، صحيفة الراكوبة، ٢٠١٢/٥/٢٠م. متاح على

<https://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-٢١١٩٠.htm>

^{٢٢}- هذا فيما يخص جناح الحركة الذي انحاز للرئيس البشير، أما جناح الترابي فقد كون حزب المؤتمر الشعبي ونشط في المعارضة.

^{٢٣}- عبد الوهاب الأفندي، ظاهرة الانشقاق عند الإخوان... الحالة السودانية، الجزيرة نت، ٢٠٠٤/١١/١٣م. متاح على

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/٣bef٥٤٣٦-c٤٩٧-٤e٩e-be٤٥-٣٢a٧٤ef٢d٢٩٧>

الإسلامية (تحول الاسم فيما بعد إلى الحزب الاشتراكي الإسلامي)، كما اعترضت مجموعة علي طالب الله على نتائج المؤتمر وتمسكت بقيادته للجماعة استنادًا لتكليف الإمام البنا له وبعد وساطة مصرية انتخبت قيادة جديدة من أنصار طالب الله حيث أصبح المحامي الرشيد الطاهر بكر المراقب العام^{٢٤}.

وبانتخاب الترابي أمينًا عامًا للجماعة عام ١٩٦٩م خرجت جماعة على رأسها محمد صالح عمر ترفض انتخاب الترابي وهو الانشقاق الذي تأخر عشر سنوات بسبب انقلاب نميري وقد انضم إليهم الصادق عبد الله عبد الماجد والدكتور الحبر يوسف نور الدايم في عام ١٩٧٩م وشكلت هذه المجموعة نواة جماعة الإخوان المسلمين المعترف بها من قبل التنظيم الدولي، إلا أن كلتا المجموعتين تعرض لانشقاق فيما بعد.

فقد تعرضت مجموعة الصادق عبد الله عبد الماجد لانشقاق جديد بعد انتخاب الشيخ سليمان أبو فارو رئيسًا للجماعة في العام ١٩٩١م، قسمها لمجموعتين أحدهما بقيادة الصادق عبد الله عبد الماجد والأخرى بقيادة سليمان أبو فارو الذي غير اسم الجماعة التي يقوم على رأسها إلى "جماعة الاعتصام بالكتاب" وذلك بعد عشر سنوات من انشقاقها عن جماعة الصادق عبد الماجد^{٢٥}.

أما فيما يتعلق بجبهة الترابي التي وصلت للحكم في العام ١٩٨٩م فقد تعرضت لانشقاق عام ١٩٩٩م فيما سمي بالمفاصلة، والتي يمكن أن نعتبرها أهم حدث سياسي في تاريخ السودان الحديث بعد انقلاب الإنقاذ في ١٩٨٩م، فهي لم تكن مجرد انشقاق حزب سياسي أو خروج أحد القادة من حركة إسلامية، إنما كانت الحدث الذي تشكل على أساسه مستقبل السودان منذ ذلك التاريخ، وتشكل على أساسه مستقبل الحركة الإسلامية، كما أنها واحدة من أكثر الأحداث إثارة للجدل فقد تعرضت لتفسيرات متعددة ومتباينة من حيث أسبابها ونقطة بدايتها، ويقر الجميع بأثرها السيء على مستقبل السودان ومستقبل الحركة الإسلامية، ولذلك سنعرض هنا لأسبابها وطبيعة القضايا التي تم الاختلاف حولها وأثرها على الحركة والدولة، على النحو التالي:

أسباب المفاصلة وبدايتها:

تعدد الآراء حول النقطة التي بدأت منها المفاصلة إلى عدد من الاتجاهات؛ حيث يرى البعض أنها بدأت منذ محاولة اغتيال الشيخ الترابي في كندا عام ١٩٩٢م على يد لاعب الكاراتيه هاشم بدر الدين، وخصوصًا أن هذا الحادث تثار حوله عدد من النقاط الغامضة مثل الحديث عن تكثيف الحراسة حول الشيخ الترابي قبل سفره إلى كندا ونصح بعض من قيادات

^{٢٤} - المرجع السابق.

^{٢٥} محمد ضياء الدين محمد، الانشقاقات الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان: الجبهة الإسلامية القومية نموذجًا، دار الألوكة للنشر، ٢٠١٣م.

الحركة له بضرورة وضع احتياطات الأمن والسلامة قبل السفر إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية إلا أن الترابي لم يهتم بذلك^{٢٦}، وكذلك تقاعس الأمن في المطار عن حماية الشيخ أو الإسراع بإسعافه، وتبرئة اللاعب بعد ذلك رغم أنها ثلاثة ضربات فائلة أفقدت الشيخ الوعي ثلاثة أسابيع، والأهم من ذلك محاولات البعض إبقاء الترابي في كندا، ومحاولات إخفائه عندما عاد للسودان بعد تلك الحادثة، إلا أن الترابي يقول أن بعض اليساريين في كندا هم من حرصوا عليه هذا اللاعب^{٢٧}.

ويرى آخرون أنها بدأت منذ محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في إثيوبيا عام ١٩٩٥م وهي المحاولة التي ساعد فيها بالمال والتسهيلات الأمنية علي عثمان محمد طه نائب الأمين العام ونافع علي نافع مدير أمن الدولة دون علم الترابي والبشير.

وثمة اتجاه ثالث يرى أنها بدأت بعد ذلك اللقاء الذي جمع الترابي مع الصادق المهدي في جنيف والذي تم التعطيم حول ما جرى فيه، إلا أن البعض يتكهن بأن الترابي اتفق مع الصادق المهدي حول استحداث منصب رئيس الوزراء على أن يتولاه الصادق المهدي، وهو ما أزعج القائمين على السلطة في السودان.

ويرى الترابي نفسه أن علاقته بدأت تسوء مع البشير خلال فترة رئاسته للبرلمان (١٩٩٦-١٩٩٨م)، لأن البشير كان يغضب من ملاحقة البرلمان لبعض قضايا الفساد ومحاسبة الوزراء بشكل دقيق، ومحاولة البرلمان سن بعض القوانين التي ربما لم توافق هوى البشير مثل قانون الصحافة والأحزاب وانتخاب الولاية، وهكذا.

ويرى الباحث أن كل هذه الأحداث إنما تمثل نقاطا على طريق المفاصلة وليس بدايتها، وأن المفاصلة إنما بدأت منذ وقوع الانقلاب صباح الجمعة ٣٠ يونيو ١٩٨٩م، وخاصة في ظل حالة السرية والتكتم التي فرضتها الحركة على نفسها لإخفاء هوية الانقلاب وغياب الشيخ الترابي في السجن وتخفي مؤسسات الحركة لتجنب الشكوك، ورغم أن حالة السرية هذه مكنت الانقلاب من إخفاء هويته حتى أعلن عنها بنفسه بعد عام ونصف، إلا أنها سمحت للبعض بالتفرد بتصريف الأمور بدعوى التخفي ومثلت أول مراحل الشقاق التي توجت بالمفاصلة في ١٩٩٩م.

القضايا محل الخلاف:

البعض يصور الخلاف بين البشير والترابي على أنه صراع على السلطة والنفوذ وبالتالي يتناول تحركات كل منهما على أنها موجهة ضد الآخر بالأساس، وتوجد الكثير من الشواهد التي تؤيد هذا الرأي إلا أن القضية تبدو أكبر من ذلك كما سنبين.

^{٢٦} - خالد أبو أحمد، لماذا فشل المشروع الإسلامي في السودان؟ (١-٢)، مجلة الوسط، ٢، نوفمبر ٢٠٠٣م، متاح على

<http://www.alwasatnews.com/news/٣٥٠٨١>

^{٢٧} -فضائية الجزيرة، برنامج شاهد على العصر، مع حسن الترابي، الحلقة الثانية عشر، ٢٠١٠م.

<https://www.youtube.com/watch?v=GwpaIxkXvs>

ويرى آخرون أن الخلاف بين البشير والترابي إنما يكمن في الأساس في قضية الانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية السياسية وما يتبعها من قضايا مثل تقرير انتخاب الولاية وإقرار قانون حرية الصحافة وبناء المؤتمر الوطني كحزب سياسي علني، وبالتالي إقالة من فيه من القيادات العسكرية والأمنية والدبلوماسيين وكبار الموظفين واستحداث منصب رئيس مجلس الوزراء وإتاحة الحريات العامة، ولعل أهم ما يؤيد هذا الرأي هو التوقيت الذي اختير للإعلان عن مذكرة العشرة، بعد إنجاز قانون الأحزاب في البرلمان وقبل دخوله حيز التنفيذ بشهر واحد وكذلك قانون الصحافة وقبل إقرار قانون انتخاب الولاية بأيام قليلة، وبالتالي جاءت هذه المذكرة وما تبعها من قرارات حل البرلمان وفرض قانون الطوارئ، لتقطع الطريق على مثل هذه الإجراءات، وهو ما تؤكد أيضاً شهادة مدير مكتب الترابي في ذلك الوقت بابكر عوض الذي قال: "الحركة الإسلامية خلال تلك الفترة كانت تتهيأ للخروج من العمل العسكري إلى العمل العام ومن ثم تشكيل حزب سياسي علني، وأجهزة الحركة كانت في مرحلة انتقال، والمطالبة بإخراج كل من يحمل صفة في الأجهزة الأمنية والعسكرية والشرطية من المؤتمر الوطنية، وكانت هناك قوائم تحمل أسماءهم، ولذلك جاءت المذكرة لقطع الطريق أمام مرحلة الانتقال"^{٢٨}.

ويرى الباحث أن الاختلاف بين البشير والترابي إنما هو صراع بين عقليتين، نشأت كل منهما في بيئة تكاد تكون على العكس من الأخرى، فالأول رجل عسكري يعرف كيف تسير الأوامر من أعلى إلى أدنى وفق ترتيب إداري محكم، بينما الثاني عرفت عنه المرونة الشديدة في كل شيء تقريباً فهو صاحب آراء فقهية ربما لم يقل بها غيره من أهل الملة، وصاحب أداء سياسي لم تعهده بلاده وخاصة على الجانب الإسلامي، ومع هذا التباين بين عقلية الرجلين والبيئة التي نشأ فيها كل منهما، يكون من الطبيعي أن يختلفا حول كل شيء تقريباً، ومن المنطقي أن يحاول من في السلطة أن يبعد الآخر وينزع صلاحياته وهو ما كان.

أثر المفصلة على الدولة والحركة:

كانت المفصلة بمثابة النهاية لعصر القوة للحركة الإسلامية على المستويين السياسي والدعوي، فعلى صعيد الدولة فقد النظام السياسي كثيراً من أنصاره الذين كانت توفرهم الحركة تلقائياً كونها في السلطة، فقد انشطر أنصار النظام وتجمع حوله أصحاب المصالح والطامعين في السلطة، وبالتالي تراجعت قوته في مواجهة خصومه السياسيين في المعارضة وخاصة بعد أن انضم إليها حزب المؤتمر الشعبي الذي أسسه الترابي بعد المفصلة، والذي أصبح أهم المعارضين بعد ذلك، وبالتالي اتجه النظام نحو إنهاء حربه مع الحركات المسلحة بالمعاهدات من ناحية، والدخول في حوار مع القوى السياسية من ناحية أخرى، فعقد اتفاقية التسوية الشاملة

^{٢٨} - عوض بابكر-حوار صحفي أجراه عبد الرؤوف طه، صحيفة الصيحة السودانية، ٢٠١٧/٥/٣٠م. متاح على <http://assayha.net/play.php?catsmktba=19395>

مع الحركة الشعبية لتحرير السودان المقاومة في الجنوب عام ٢٠٠٥م والتي قادت للانفصال في ٢٠١١م، وفي نفس العام وقعت الحكومة اتفاقية القاهرة مع التحالف الوطني المعارض، والذي يضم من بين أعضائه حزبي الأمة والمؤتمر الشعبي المتحالفين مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، كما عقد اتفاقية أسمره ٢٠٠٦م مع جبهة الشرق التي تحتضنها إريتريا، واتفاقية أبوجا للسلام في دارفور، ودعا لحوار وطني مع الأحزاب السياسية والحركات المسلحة تكونت بناء عليه حكومة وحدة وطنية استمرت من ٢٠٠٥م وحتى انتخابات ٢٠١٠م^{٢٩}.

أما على صعيد الحركة فقد انقسمت حسب الموقف من النظام السياسي إلى معسكرين أحدهما يتبع البشير ويمثل قوام النظام السياسي، والآخر يتبع الترابي ويمثل المعارضة، وبالتالي تكون الحركة قد فقدت قدرتها على الفعل باعتبارها القوة الأولى في السودان على المستويين السياسي والمجتمعي، وأصبح شقا الحركة سواءً التابع للسلطة أو المعارض لها في دائرة استهداف النظام فهو يحاول ضم الأول إليه وإدخاله ضمن إدارته وهو ما لم يتعب فيه كثيرًا، ويحاول إيقاف قدرة الثاني على العمل من خلال الاستهداف الأمني المتكرر فقد تم اعتقال الشيخ الترابي في ٢٠٠١م وحتى ٢٠٠٣م وفي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠م، لفترات متفاوتة، بالإضافة لحالات تحديد الإقامة ومنع الزيارة وهكذا.

وبذلك يكون النظام السياسي في السودان قد نجح في تصفية دور الحركة الإسلامية التي انبثق عنها، وتحويل موقعه منها من مجرد تابع لها وملف في أجنحتها إلى العكس؛ حيث أصبح الحركة أحد الملفات التي يديرها النظام ويتحكم في مستقبلها بشكل كامل.

^{٢٩}--خالد التيجاني النور، الحوار السياسي في السودان ومآلاته الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٦ مارس ٢٠١٤م. متاح على <http://studies.aljazeera.net/ar/files/discussionstrategytosolvearabworldconflict/٢٠١٤/٠٣/٢٠١٤٣١١٩٢>